ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X
مجلة أبعاد
مجلد 07 (عدد 02) – 31 ديسمبر 2020

الخصائص الأساسية لنشاط العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة دراسة تحليلية

The essential characteristics of work in modern industrial societies - Analytical study

مراني حسان [1*]

meranihacene@yahoo.fr

[1] جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2020/05/29 | تاريخ القبول: 2020/12/26 | تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تحاول هذه الدراسة الوقوف على أهم خصائص نشاط العمل كما عرفته وتعرفه المجتمعات الصناعية الحديثة. بعد أن ذكرنا بأهمية العمل وبتعريفه الأنثروبولوجي، باعتباره ذلك المجهود الجسدي أو الذهني الذي يبذله الإنسان من أجل إشباع حاجاته، انتقلنا، بالاستعانة بمجموعة من الأبحاث والدراسات الرائدة، إلى تحديد أهم ما تميز به هذا النشاط في المجتمعات المذكورة، وقد توصلنا إلى أن العمل، في المجتمعات الصناعية الحديثة، يتميز بثلاث خصائص أساسية على الأقل وهي: الهيمنة المطلقة، العقلانية الضيقة، والندرة المتزايدة.

الكلمات المفتاحية: العمل؛ المجتمعات الصناعية؛ الهيمنة المطلقة؛ العقلانية الضيقة؛ الندرة المزايدة.

Abstract :

This article attempts to identify the main characteristics of the work activity as it has been and as it is still known in modern industrial societies. After having recalled the importance of work and its anthropological definition, according to which this refers to any physical or intellectual effort deployed by man to ensure the satisfaction of his needs, the study attempted to define the features of which this characterizes work in the societies created. Three main features: "absolute domination", "restricted rationality" and, finally, "increasing scarcity", appear, according to the present study, to characterize work in modern industrial societies.

[*] المؤلف المرسل

Key-words: Work; Modern industrial societies; absolute domination; restricted rationality; increasing scarcity.

مقدمة:

نال العمل ولا يزال، ومنذ عهد بعيد، اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين من مختلف مجالات المعرفة والعلوم ومنها بشكل خاص العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل الأنثروبولوجيا والاقتصاد وعلم الإجماع وغيرها من الحقول المعرفية الأخرى. ويعود ذلك لما لهذا النشاط من مكانة وأهمية في حياة الإنسان ولما يثيره بالتالي من تساؤلات وقضايا حول طبيعته وأشكاله وظروفه ورهاناته وغيرها من التساؤلات والقضايا المشابهة. وقد ازداد هذا الاهتمام في عصرنا هذا الذي أصبح فيه النشاط الاقتصادي يحتل موقعا أساسيا بل ومحوريا، كإحدى نتائج الثورة الصناعية وهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي الغربي وسيطرة التصنيع على الأنشطة الاقتصادية في كثير من مناطق المعمورة وإن بدرجات متفاوتة، انقسم على إثرها العالم إلى مجتمعات صناعية نامية مهيمنة وأخرى متخلفة "سائرة في طريق النمو" مهيمن عليها.

وعلى الرغم من أن العمل كان دائما نشاطا إنسانيا أساسيا وضروريا لكل حياة فردية أو جماعية فقد تعرض إلى كثير من التغير في قيمته وفي مكانته وفي شكله وفي ظروفه وفي جوانب كثيرة أخرى عبر مختلف الحقب التاريخية وخاصة، كما أشرنا، مع بروز المجتمعات الرأسمالية الصناعية الحديثة. وفي هذا الإطار اندرج اهتمامنا بهذا النشاط في هذه الدراسة محاولين من خلالها الوقوف على أهم خصائص هذا النشاط في المجتمعات الصناعية وبالتالي الوقوف على أهمية ما طرأ من تغيير على طبيعته وموقعه وطريقة أدائه مقارنة بما كان عليه قبل بروز هذا النمط من المجتمعات.

بتعبير آخر، إن الهدف من دراستنا يكمن في محاولة تحديد خصائص العمل الحديث، أو أهمها على الأقل. أي ذلك العمل الذي ساهم ولا يزال وبشكل كبير في ما آلت وتؤول إليه أوضاع المجتمعات الصناعية الحديثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...منذ قرنين على الأقل من الزمن، أي منذ الثورة الصناعية الكبرى التي عرفتها انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر. وقد استعنا، من أجل تحقيق هذا الهدف، على مجموعة من الأعمال الأكاديمية والفكرية التي اهتم أصحابها بهذه القضية

الهامة. وقد توصلنا في آخر المطاف إلى استخلاص أن العمل قد تميز في المجتمعات المعنية، بثلاث خصائص أساسية على أقل تقدير وهي التي أشرنا إليها بالعبارات التالية: "الهيمنة المطلقة"، و"العقلانية الضيقة"، وأخيرا "الندرة المتزايدة". فماذا نعني بهذه العبارات؟

1. الهيمنة المطلقة

يعرف العمل عادة على أنه "ذلك المجهود الجسدي أو الفكري الذي يبذله الإنسان من أجل إشباع حاجاته." والحقيقة أن هذا التعريف هو تعريف أنثروبولوجي، ونعني بذلك أنه ينطبق على كل عمل إنساني، بغض النظر عن الفترة التاريخية التي عاشها أو يعيشها هذا الإنسان، أو طبيعة العلاقات السائدة في المجتمع الذي انتمى أو ينتمي إليه. لكن سؤالنا متعلق بالعمل في المجتمعات الصناعية مقارنة بأنماط المجتمعات التي عرفها الإنسان في حقب تاريخية أخرى.

في هذا الإطار يؤكد الكثير من الدارسين والباحثين الاجتماعيين لنشاط العمل على أن أهم خاصية تميز بها هذه النشاط في المجتمعات الصناعية الحديثة هو تلك الهيمنة الكاملة، باعتباره نشاط فردي واجتماعي، على كل الأنشطة الاجتماعية الأخرى. والحقيقة في رأي الكثير من هؤلاء المفكرين والباحثين، أن العمل بالشكل الذي عرفته تلك المجتمعات لم تعرف له المجتمعات الإنسانية الأخرى عبر التاريخ مثيلا. من هنا جاءت فكرة أن العمل، بشكله الحديث، هو عبارة عن "اختراع" من اختراعات المجتمعات الرأسمالية الصناعية الغربية، وبالضبط من خلال ما قامت به وفرضته الطبقات البرجوازية، التي لعبت الدور الأكبر في بروز هذا النمط من المجتمعات وفي إرساء قواعده وفي تطوره.

إن ما نسميه "عمل"، يقول، على سبيل المثال، "أندريه غورز" (André Gorz) ، هو في الواقع عبارة عن "اختراع" من اختراعات الحداثة. لأن نمط العمل كما نعرفه ونمارسه حاليا، يضيف "غورز"، واحتلاله لموقع مركزي في الحياة الفردية والاجتماعية، لم يكن معروفا قبل ظهور المجتمع الصناعي الحديث بالشكل الذي نشهده في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. إن العمل في شكله الذي نلاحظه الآن هو ذلك الذي انتشر من خلال اتساع عملية التصنيع التي عرفتها المجتمعات المذكورة. ومن ثم، يضيف غورز، فإن العمل في معناه وفي أشكاله الحديثة، ليس له علاقة لا بالجهود اليومية التي يتطلبها

إشباع الحاجات الأساسية للإنسان والمحافظة على وجوده ولا بـ "العمل"، مهما كانت مشقته، الذي كان يمارس من طرف إنسان المجتمعات الإنسانية السابقة أثناء قيامه بالأنشطة التي تعود عليه وعلى أفراد عائلته بالفائدة، ولا بما نقوم به نحن أيضا من جهود من تلقاء أنفسنا دون الاكتراث بالوقت الذي تستغرقه أو المشقة التي تتسببها لنا، طالما أنها تحقق لنا منفعة. ومن أبرز ما تميز به العمل الذي "اخترعته" المجتمعات الرأسمالية، مقارنة بعمل المجتمعات الأخرى، أنه يحدد من طرف الآخرين في محتواه وفي شكله وفي ظروفه وفي ما إذا كانت له فائدة أو قيمة أم لا.

و من أهم مؤشرات هيمنة العمل على الحياة الفردية والاجتماعية في المجتمعات الصناعية هو أن الهوية الاجتماعية، على خلاف ما كان سائدا في المجتمعات الإنسانية الأخرى عبر التاريخ، تتحدد فيها، من حيث المبدأ على أقل تقدير، كما تقول "رومان مالانفان "(Romaine Malenfant)، من خلال "أنا ما أعمل" (Romaine malenfant et al., 2002, 127). بمعنى آخر، لقد أصبح العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة محور الحياة الفردية والاجتماعية، وما دونه "فراغ" حقيقي، كما تقول "دانيال لينهاردت" (Danièle Linhardt). حيث بات هذا النشاط في مجتمعاتنا، تضيف "دانيال لينهاردت"، عبارة عن وقت يحدد وينظم حسب منطق مستقل عن إرادة القائمين به. وهو يستغرق مدة تمنح للفرد فيها فرصة الهروب من ذلك "الفراغ". فهو، بحكم ذلك، بغض النظر عن محتواه وأهدافه، الوسيلة التي تمنح للقائم به معنى لوقته ولوجوده ككائن اجتماعي. ومن هنا، تضيف لينهاردت، أمكن القول بأن العمل في المجتمع الصناعي الحديث لا يطلب لذاته بقدر ما يطلب هروبا من الفراغ الرهيب الذي يحيط به. فراغ تزيد وطأته في مجتمع تم تصوره وبناؤه "على العمل ومن أجل العمل" (Danièle Linhardt, 1984, 1294-1295).

و لأن العمل يحدد من حيث شكله ومضمونه وظروفه خارج إرادة القائم به، ولأنه هو مركز الحياة ويأخذ معظم أوقاتها وهو بالتالي المهيمن عليها، فإن هذه الحياة أصبحت حياة سطحية تتميز بالرتابة لا يترك فيها مجال للقيام بأنشطة أخرى إلا في حدود ضيقة جدا. إن هذه الهيمنة لنشاط لا يمكن الاستغناء عنه أضحت تشكل جوهر التناقض الذي يميز علاقة الإنسان بهذا العمل في نموذج المجتمع الصناعي الغربي الحديث (Ibid.,

(1295. من هنا ندرك لماذا اعتبر الكثير من الدارسين أن هيمنة العمل على حياة الإنسان، قيمة وممارسة، وأهميته في تحديد المكانة الاجتماعية، كما هو الشأن في المجتمعات الحديثة، ليست ظاهرة "انثروبولوجية" عامة ترتبط بالإنسان بغض النظر عن الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية كما يعتقد الكثير. إن العمل، في شكله الحديث، يقول "منفرد بيشوف" (Manfred Bischof)، هو ظاهرة اجتماعية تاريخية، لم تبرز إلا في المجتمعات الصناعية الحديثة، على عكس ما يدعي الفكر الاقتصادي البرجوازي والاشتراكي على حد سواء. ومن هذا المنطلق، يضيف " منفرد بيشوف"، كان بإمكاننا التأكيد على أن المجتمعات الحديثة هي وحدها "مجتمعات عمل" وأن المجتمعات الأخرى كانت إما "مجتمعات خدمة"، في حالة المجتمعات التقليدية، أو "مجتمعات هبة"، بالنسبة للمجتمعات البدائية (Manfred Bischof, 1995, 58).

و يتفق المؤرخون وعلماء الأنثروبولوجيا، كما يقول "ميشيل فرايسينيه" (Michel Freyssenet)، على أن الاقتصاد والإنتاج والعمل، باعتبارها مفاهيم وأنشطة أيضا، لم تتشكل بهذا الوضوح إلا مع بداية القرن الثامن عشر، في أوربا. أما قبل تلك الفترة، فقد كانت هذه الأنشطة تختلط بمجالات الحياة الأخرى كالسياسة والدين بشكل خاص (Michel Freyssenet, 1995, 228). وفي المحصلة، فإن العمل باعتباره نشاطا لإنتاج ما يشبع حاجات الإنسان واحتلاله لهذا الموقع المركزي، كما تقول "حنه أرندت" (Hannah Arendt)، لم يحدث وأن تبوأ هذه المكانة المركزية إلا في المجتمعات الحديثة وقد كان ذلك لأول مرة في التاريخ الإنساني (In. Françoise Gollain, 2000, 51).

إن تأكيدنا على أن المجتمعات الحديثة هي مجتمعات عمل، كما يضيف بيشوف، يعود إذن للأهمية القصوى التي بات يكتسيها هذا النشاط في هذه المجتمعات، جسديا كان أم فكريا (M. Bischof, 54). وهو، كما تقول "فرنسواز غولين"، محور كل الأيديولوجيات الحديثة، بل إن الحداثة نشأت عندما انتقل إيمان الغرب في الخلاص بواسطة الدين إلى الإيمان في الخلاص بواسطة العمل نفسه (F. Gollain,111) باعتباره وسيلة تحقيق قيم "الحرية" و"المساواة" في الأرض، وهو ما كانت تدعو إلى تحقيقه المسيحية في الآخرة (M. Bischof, 53). هذا بالإضافة إلى أنه أضحى مرادفا لفكرة التقدم والرقي (Denis Collin, 1999, 4).

2- العقلانية الضيقة

يلاحظ الكثير من الدارسين أن نشاط الإنتاج لم يكن يخضع، قبل ظهور النظام الرأسمالي، إلى مبادئ ما بات يعرف في ما بعد بـ "العقلانية الاقتصادية". بل إن الإنتاج، وبشكل عام، لم يكن يخضع لتلك المبادئ حتى في المراحل الأولى لظهور النظام الرأسمالي، أي عندما كانت رأسمالية تجارية. إذ، وحتى حوالي 1830 في بريطانيا، وإلى أواخر القرن التاسع عشر، في باقي القارة الأوربية، كانت رأسمالية "المانيفاكتورة"، ثم "الرأسمالية الصناعية" في بداياتها، تتعايشان مع الصناعة في شكلها "العائلي" خاصة في القطاع الذي كان يهيمن على الإنتاج في تلك الفترة وهو قطاع الصناعات النسيجية، حيث كان معظم النشاط في ذلك القطاع يمارس من طرف العمال في البيوت أو على مقربة منها. بتعبير آخر، لقد كانت "العقلانية الاقتصادية"، ولمدة طويلة، كما يقول أندريه غورز، محاصرة، ليس فقط من طرف العادات والتقاليد، ولكن أيضا من طرف "عقلانيات" مغايرة للعقلانية الاقتصادية مانعة إياها من اكتساح النشاط الاقتصادي. إن الرأسمالية، في شكلها الصناعي المعاصر، لم تستطع الانتشار والازدهار، كما يضيف غورز، إلا بعد أن تمكنت "العقلانية الاقتصادية" من الانتصار على كل أنماط العقلانيات الأخرى والهيمنة عليها (A. Gorz, Ibid.).

ولعل ما يمكن أن نلخص به ما نتج عن هيمنة العقلانية الاقتصادية الرأسمالية على نشاط العمل، التي سادت أيضا في النظم الاشتراكية[1]، هو فقدانه لأبعاده الإنسانية. بمعنى آخر، لقد أدى تطبيق مبادئ العقلانية الاقتصادية الضيقة، الموجهة بهدف وحيد المتمثل في الرغبة الشديدة في تحقيق أكبر نسبة إنتاجية ممكنة، إلى التعامل مع هذا النشاط ومع الإنسان العامل نفسه بمعزل عن أبعاده الفكرية والنفسية والاجتماعية. وقد تجلى ذلك في بروز العديد من الظواهر التي تميز بها العمل في النموذج الرأسمالي، نذكر من بينها التمييز بين العمل "المنتج" والعمل "غير المنتج" وكذلك عمليات التقسيم الشديد التي خضع لها هذا النشاط في القطاع الصناعي بل وحتى في مجالات وأنشطة أخرى، خدماتية وثقافية كالسينما والصحافة وغيرها.

[1] بحكم أن ذلك يخضع لتحقيق الهدف نفسه وهو التراكم الرأسمالي سواء كان الرأسمال ملكا للأشخاص أو كان ملكا للدولة، وبالظاهرة نفسها وهي ظاهرة التصنيع، وبالآلة بحكم أنها الوسيلة الأساسية لتحقيق هذا التصنيع.

لقد فقد العمل من جراء ذلك كله كل جاذبية. أما العامل، وعلى الرغم من الكثير من المحاولات التي قامت بها المنشآت الصناعية لتحسين ظروف العمل، فقد أصبح مجرد امتداد للآلة وتابع لها، ولم يعد يحتوي نشاطه الإنتاجي سوى على مجموعة من الحركات البسيطة الروتينية المملة التي لا تتطلب مهارة أو قدرات مهنية مثل تلك التي كان يتمتع بها العامل الحرفي في المجتمعات التقليدية أو في بعض القطاعات الهامشية التي لا تزال متواجدة في ظل النموذج الصناعي نفسه. لقد فقد العمل في هذه الظروف معناه وجرد في الغالبية العظمى من الأنشطة من أبعاده الإنسانية وأضحى من ثم مجرد وسيلة للحصول على أجر والمحافظة على الوجود بعد أن كان جزءا من هذا الوجود.

إن الأنشطة المهنية، في ظل المجتمعات التقليدية، لم تكن مستقلة عن إرادة الحرفيين ولم تكن مجرد وسيلة للهروب من الفراغ الذي يحيط بها، كما هو الشأن في عهد الرأسمالية. لقد كان النشاط المهني عبارة عن "خدمة" يستطيع الحرفي القيام بها وفق شروط يتحكم هو نفسه في كثير من جوانبها وكانت تمثل جزءا منه، تمنحه ما أسماه "منفرد بيشوف" "هوية المكانة" (M. Bischof, 62). أما الثورة الصناعية، فقد كانت، كما يقول "جون لوجكين" (Jean Lojkine)، "ثورة الآلة" أي أنها كانت في جوهرها انتقال الآلة من "أداة للعمل" إلى "الآلة الأداة"، مما سمح بتقسيم العمل والمهام وفرض التخصص في الوظائف من خلال عملية متواصلة لتنميط المنتوجات ومناهج العمل وفرض الإنتاج في شكل عملية متسلسلة، صلبة، كطريقة مهيمنة على تعاون الأفراد أثناء عملية الإنتاج (Jean Lojkine, 1995, 36).

ولعل من أبرز ما تميزت به أيضا "العقلانية الاقتصادية" أو "الضيقة"، كما أسلفنا، التمييز بين العمل المنتج والعمل "غير المنتج. إذ، وتحت تأثير المنطق الرأسمالي ونزعته النفعية وسعيه إلى الاستغلال "العقلاني" لمختلف الموارد، وخاصة قوة العمل، تم التمييز بين عمل "منتج"، الذي يعتبر نشاطا مساهما في خلق الثروة، وعمل "غير منتج" الذي يعتبر "مستهلكا" لها.[1] " فالعمل المنتج، كما يشير حسن الضيقة، هو كل عمل يتجسد في سلعة يمكن بيعها."(حسن الضيقة، 1994، 31). والواقع أن ذلك لا يعكس حقيقة موضوعية بقدر ما يعكس وجهة نظر المنطق الرأسمالي المهيمن. حيث أن المعيار الذي

[1] من هنا يمكن فهم لماذا يعتبر النشاط، في ظل المجتمعات الصناعية الحديثة، منتجا حتى وإن كان يساهم في إنتاج سلع مضرة للإنسان كإنتاج التبغ مثلا، ولا يعتبر كذلك حتى وإن كان يقدم خدمة كبيرة للمجتمع كالتربية مثلا.

يحدد ما إذا كان العمل منتجا أو غير منتج هو مدى مساهمته في عملية التراكم الرأسمالي بغض النظر عن مدى مساهمته في تقديم خدمة حقيقية للمجتمع أم لا، مهما كانت أهمية هذه الخدمة كالتربية أو مساعدة المرضى والمسنين...الخ. فليس المحتوى إذن هو الذي يحدد قيمة العمل، بل مدى ارتباطه بعملية التداول في السوق وبعملية التراكم الرأسمالي. ولذلك نجد أن الكثير من الأنشطة، التي لا تعتبر أنشطة مهنية، على الرغم من أنها تقدم خدمة فعلية للمجتمع تصبح هي نفسها عملا وتخضع لتطبيق مبادئ العقلانية الاقتصادية بمجرد دخولها ضمن دائرة التراكم الرأسمالي (M. Freyssenet, 236).

و قد كان من نتائج خضوع العمل إلى مبادئ العقلانية الاقتصادية أيضا ذلك التمييز المفرط بين العمل الفكري، التصوري، التصميمي، من جهة، وبين العمل الجسدي، الإنجازي، التطبيقي، من جهة ثانية. ولذلك قيل أن الثورة الصناعية كانت، بالنسبة للعمل، عبارة عن تقسيم شديد بين عالم التصور والتصميم وعالم الانجاز والتنفيذ. بتعبير آخر، لقد كانت تقسيما بين العمل الذهني من جهة والعمل اليدوي من جهة ثانية (J. Lojkine, 37). ومن المعلوم أن هذا التقسيم قد بلغ ذروته في ما يعرف بـ: "التنظيم العلمي للعمل" الذي نادى به ووضع أسسه وطبقه المهندس الأميركي "فريدريك تايلور" (F. W. Taylor) في بداية القرن العشرين. وهو التنظيم الذي اشتهر بالتمييز الكامل بين مهام التصميم وبين مهام التنفيذ وباعتبار العمل مجرد مجموعة من الحركات البسيطة يمكن تحديد عددها وحساب الوقت الذي تستغرقه بدقة كبيرة. وقد وصل هذا التقسيم أقصى درجاته في ما يعرف بـ: "سلسلة التجميع" التي اشتهرت بها في البداية مصانع "فورد" الأمريكية للسيارات.

لقد أدى السعي المستمر لتحقيق أقصى درجات الربح، تحت وطأة المنافسة الشديدة بين الرأسماليين، إلى "التفتيت"[1] المتواصل للعمل، لأن معايير الإنتاجية الصناعية ترتكز على الاستعمال المنهجي والشامل للآلات والاقتصاد في استخدام العمل الإنساني والاستفادة القصوى من قوة العمل. إن الاقتصاد السياسي في الفكر الرأسمالي، كما

[1] حسب تعبير عالم الاجتماع الفرنسي "جورج فريدمان"، الذي نشر كتابا تحت عنوان "تفتيت العمل"، تعرض فيه لهذه الظاهرة في المصانع الأمريكية.

يقول "جون لوجكين"، يستند إلى تصور لإنتاجية العمل تشجع على استخدام الإنسان باعتباره "قوة عمل" مجردة لا تحتوي على قيمة حقيقية إلا تلك التي يمكن قياسها من خلال "كمية" المجهود الضروري لإنتاج "السلعة" التي تتجسد فيها تلك القيمة (J. Lojkine, 37).

3- الندرة المتزايدة:

بالإضافة إلى ما ذكرنا، يرى الكثير من منتقدي النظام الرأسمالي أن من أهم ما ميز نشاط العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة، على اختلاف مستوياتها التنموية ومناطقها الجغرافية، فضلا عن هيمنته كقيمة وممارسة على الحياة، وخضوعه لمبادئ العقلانية "الضيقة"، التي أشرنا إليها، هو "الندرة المتزايدة". وقد أخذت هذه الندرة شكل بطالة هيكلية مستدامة. والحقيقة أيضا أن هذه البطالة تأخذ أشكالا فرعية أخرى كالعمل المؤقت، والعمل الجزئي، والعمل خارج الأطر القانونية...الخ. وهي الوضعية التي تختزل في عبارة: "العمل الهش". وقد أصبحت هذه الندرة ونتائجها تهدد استقرار تلك المجتمعات ومصدر قلق كبير لقادتها ومسؤوليها السياسيين وسبب من أسباب إسقاط الحكومات ووصول أخرى إلى سدة الحكم.

لقد أضحت حياة الملايين من أفراد الشرائح الدنيا والمتوسطة في المجتمعات الصناعية تتميز بالبحث المستمر عن مناصب شغل أو بهشاشة شروط العمل إن توفرت لها مناصب شغل، وهو ما أدى إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية (R. Malenfant, 12) بشكل لم تعرفه تلك المجتمعات إلا نادرا أو بشكل مؤقت أثناء الأزمات مثلا. وقد أدى ذلك بالكثير من الدارسين في العالم الصناعي، إن لم نقل الأغلبية منهم، إلى حالة من التشاؤم الكبير معلنين أن العالم الغربي بات يعيش مرحلة أزمة خطيرة تتسم بغياب تصورات ومشاريع تنموية حقيقية، مما أثر سلبا على ظروف حياة أعداد كبيرة من الأفراد،(Ramaux Christophe, 2008, 8) بحكم أن الأغلبية لم تعد آمنة على أوضاعها ولا على مناصب شغلها، في مجتمعات، وهنا تكمن المفارقة، يشكل فيها العمل محور الحياة والسبيل الوحيد للحصول على ما يحقق إشباع الحاجات المادية والمعنوية والاعتراف الاجتماعي. واللافت للانتباه أن بروز ظاهرة البطالة واستدامتها لا يعود إلى غياب محاولات القضاء عليها. بل إن ذلك تزامن مع محاولات كثيرة ومتواصلة للحد منها ومن تداعياتها المأساوية. ولأن هذه الظاهرة باتت مستعصية، فقد وصل الأمر إلى حد

التساؤل عما إذا لم يحن الوقت، كما يقول " جون هايز" و"بيتر نوتمان" (John Hayes et Peter Nutman)، للاعتراف بأن البطالة ليست ظاهرة مؤقتة كما كان يعتقد، وإنما خاصية أساسية من خصائص المجتمعات الصناعية المعاصرة (John Hayes et Peter Nutman, 1981, 5).

إن حل هذه المعضلة يضيف كل من "هايز" و"نوتمان"، أصبح يكمن في إيجاد بدائل للبطالة وليس التمسك بمبدأ العمل للجميع، لأن الطلب بات يفوق بشكل واضح العرض وبصفة مستدامة وليست عرضية. كما أن التوقعات لا تشير إلى إمكانية حدوث تغيير ايجابي على هذا الصعيد لا على المدى القصير ولا على المدى المتوسط. ولذلك، يتساءل "هايز" و"نوتمان": "ألم يعد من الواقعي التفكير في منح العاطلين، أو بعضهم على الأقل، إمكانية قبول هذا الوضع (المكانة) الجديد عوض أن تركز الجهود على إيجاد إمكانيات أخرى للدمج المهني لكل العاطلين دون جدوى؟"(Ibid., 198) وما يزيد من وطأة هذه الندرة ومن درجة خطورتها هو أنها تمس بشكل أكبر فئة الشباب بشكل خاص لأن عددا معتبرا من الشباب في دول اقتصاد السوق، كما يقول "ب. ملفين" (P. Melvyn)، يفتقدون إلى مناصب شغل.

وبالفعل، فإن الوضع لم يتغير بعد عدة سنوات إن لم يكن قد تدهور أكثر. لقد جاء في تقرير للمؤتمر الدولي للعمل الذي انعقد في سنة 2005، أن نسبة العاملين من الشباب تقل عن نصف عدد أفراد هذه الفئة بين القادرين على العمل في ذلك التاريخ. والخطير، يضيف كاتبو التقرير المشار إليه، أن نسبة العاطلين من الشباب كانت مرشحة للارتفاع بسبب غياب النمو وغياب سياسات تنموية مستدامة إضافة إلى الزيادة السكانية التي يعرفها العالم (Le BIT, 2005, 4-5). وما يزيد من شدة خيبة أمل أفراد هذه الفئة هو أن التنشئة الاجتماعية التي يخضعون لها، ومنذ سنوات سنهم المبكرة، تؤكد على أهمية قيمة العمل وضرورة الحصول عليه باعتباره محور الحياة كما ذكرنا. فسواء كان ذلك في الأسرة أو في المدرسة أو في وسائل الإعلام المختلفة، كثيرا ما يتم تشجيع الشباب على العمل والسعي الدءوب إلى تحقيق أعلى درجات النجاح. ولذلك، كما يقول "هايز" و"نوتمان"، فإن الشباب الذين لا يجدون عملا سرعان ما

يرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الثانية بكل ما يحمل ذلك من تداعيات سلبية .J) .Hayes et P. Nutman, 65)

لقد دفعت ندرة العمل، في مجتمع يقوم أساسا على العمل، إلى التساؤل، على غرار ما قام به "دوني كولين"، عما إذا لم يكن هذا النموذج التنموي مع تطوره التاريخي والتقني محكوما فعلا بالدخول الحتمي في هذه الأزمة الخانقة. إن التقنية في ما يبدو "تقتل" العمل ليس فقط من خلال انتشار الآلات و"الأتمتة"، ولكن أيضا من خلال طريقة هذا النموذج في استغلال الموارد الطبيعية والإنسانية. وهي الطريقة التي باتت تهدد الحياة في حد ذاتها (D. Collin, 4). من هنا أمكن القول أن "أندريه توزيل" (André Tosel) قد أصاب فعلا بقوله أن الطبيعة الخاصة لنموذج الإنتاج الرأسمالي هي التي أدت إلى الانتقال من "محورية العمل" إلى محورية "اللاعمل". وقد يكون ذلك مرتبط بعملية السعي المتواصل لتحقيق التراكم الرأسمالي، الشيء الذي يؤدي بدوره، في عملية الإنتاج، إلى توسيع حصة "العمل الميت" (الآلات) على حساب "العمل الحي" (العمل الإنساني) على حد تعبير "ماركس"(André Tosel, 1995, 29). والنتيجة المهمة التي يتوصل إليها "توزيل"، هو أن النموذج الصناعي الرأسمالي قد أصبح ينتج من خلال سيرورته هذه وعلى نطاق واسع، ما أسماه بـ: "الإنسان الفائض" (L'homme superflu)، مهددا بذلك استمرار الحياة الاجتماعية ذاتها (Ibid., 1995, 216-217).

والحقيقة أن لفت النظر إلى ظاهرة إنتاج البطالة من طرف العمل في النموذج الرأسمالي ليس بالأمر الجديد بل إن ذلك يعود إلى القرن التاسع عشر وقد أشار إليها ماركس نفسه كإحدى الظواهر الرئيسية المرتبطة بهذا النظام وإن كان يربطها بأسباب أخرى. ولا يخلو القرن العشرين من الإشارة إلى هذه الظاهرة أيضا فها هو المفكر الإيطالي " فرانكو لمباردي" (Franco Lombardi)، يكتب في سنة 1958 أن البطالة لم تعد ظاهرة هامشية لنمط الإنتاج المعاصر ولكنها باتت "مرضا مزمنا" له (Franco Lombardi, 1958, 250). وتزداد وطأة هذا المرض كما أسلفنا بالنظر إلى تكلفته الاجتماعية الباهضة، إذ لا يتوقف الأمر، كما يقول الاقتصادي الفرنسي "سارج-كريستوف كولم" (Serge-Christophe Kolm)، عند مجرد فقدان الدخل بالنسبة للبطال ولعائلته، بل يتعداه إلى العلاقة بينه وبين المجتمع. إن البطالة، يضيف "س- ك كولم"، تقطع العلاقة بين البطال ومجتمعه جاعلة منه، على حد تعبيره، "يتيما اجتماعيا"، ليس لأنه فقد والديه

بل لأنه أصبح "مرفوضا" من طرفهما، بالإضافة إلى الوضعية الصعبة التي يصبح يعيشها ضمن عائلته وأقاربه وحتى مع جيرانه بمجرد فقدانه لمنصب عمله حيث لن ينظر إليه كرب عائلة ومعيل لها بل كشخص فاشل فاقد لأهميته الاجتماعية، وربما ينعت بالكسل والعجز وقد يصل به الأمر إلى الشك في قدراته (Serge-Christophe Kolm, 1983, 43). فالبطالة ليست فقط خسارة مادية بل هي أيضا مجموعة من النتائج المأسوية الأخرى كـ: الطلاق، والانتحار، والانهيارات العصبية، والشعور بالإهانة. (Ibid., 431).

خاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على أهم الخصائص التي يتميز بها نشاط العمل الذي تبنته وقامت عليه المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة. واستنادا إلى ما جاءت به مجموعة من الإسهامات التي تطرقت بطريقة أو بأخرى إلى هذا الموضوع، تبين لنا أن العمل في إطار هذا النموذج من المجتمعات يتميز، علاوة على أنه الوسيلة الأساسية لخلق الثروة الاقتصادية، بمجموعة من الخصائص التي لم يكن يعرفها في ظل الحضارات الإنسانية الأخرى. وقد حددناها في ثلاث خصائص أساسية وهي: طغيانه على كل الأنشطة الاجتماعية الأخرى، سواء من حيث الوقت الذي يستغرقه في حياة الأفراد والمجتمعات، أو من حيث القيمة الرمزية التي يكتسيها. كما أنه أصبح يخضع، في تنظيمه، إلى مبادئ عقلانية "ضيقة" لا تأخذ في الحسبان إلا البعد الاقتصادي الكمي موجهة في ذلك بمقدار مساهمته في عملية التراكم الرأسمالي. "عقلانية" لا مكان فيها للأبعاد الإنسانية والاجتماعية. ومن ثم كانت الخاصية الثالثة لنشاط العمل في النموذج الرأسمالي الحداثي الغربي، المتمثلة في مساهمته، من حيث لا يريد، في "إنتاج" البطالة وفي الزيادة من ندرة مناصب الشغل حتى باتت هذه الظاهرة لصيقة بهذا النموذج، على الرغم من المحاولات المتواصلة التي تقوم بها حكومات البلدان المعنية للحد منها.

قائمة المرجع

1. حسن الضيقة، الظاهرة الرأسمالية، دار المنتخب العربي، بيروت، ط 1، 1994.

2. -Bischof, Manfred, (1995), « L'Humanité a-t-elle toujours « travaillé ? », Paris: *Théologiques*, 3/2, p. 45-69.

3. -BIT (Le), (2005), Emplois de jeunes: le défi à relever, Genève, Rapport N°4.

4. -BIT (Le), (2007), Le Travail décent au service du développement durable, Genève, Rapport n°1.

5. -Collin, Denis, (1999), Les Grandes notions philosophiques, Paris: éd. Du Seuil.

6. -Doray, Bernard, (1981), Le Taylorisme, une folie rationnelle ?, Paris: Dunod.

7. -Freyssenet, Michel, (1995), « Historicité et centralité du travail », *La Crise du travail*, Paris: Actuel Marx/PUF, p. 227-244.

8. -Gollain, Françoise, (2000), Uni Critique du travail, Paris: éd. La Découverte.

9. -Gorz, André, L'Invention du travail. Disponible sur: https://cras31.info/IMG/pdf/andre_gorz_-_linvention_du_travail.pdf. [consulté le 30/07/2018]

10. -Hayes, John et Nutman, Peter, (1981), Comprendre les chômeurs, Pierre Madraga éditeur.

11. Kolm, Serge-Christophe, (1983), Sortir de la crise, Paris, Editions Hachette/Pluriel.

12. -Linhardt, danièle, (1894), « Crise et travail », *Les Temps* Modernes, 40ème année, n°45, p.1284-1315.

13. -Lojkine, Jean, (1995), « De La révolution industrielle à la révolution informationnelle », *La Crise du travail*, Paris: Actuel Marx/PUF.

14. Lombardi, Franco, (1958), Naissance du monde moderne, traduit par Giuseppe Bufo, Paris, Flammarion.

15. -Malenfant, Romaine, et al., (2002), « Précarité d'emploi, rapport au travail et intégration sociale », *NPS*, Vol.115, n°1, p.111-130.

16. -Melvyn, P, (1997), « Le chômage des jeunes dans les pays industrialisés à économie de marché », (*Revue internationale du travail*, Vol.116, n°1, p. 25-42.

17. -OIT (L'), (2012), Vers le développement durable: Travail décent et intégration sociale, vers une économie verte. Disponible sur le site: (www.ilo.org/global/topics/economic-and-social.../index.htm). (Consulté le 21/04/2018)

18. -Tosel, André, (1995), « Centralité et non centralité du travail ou la passion des hommes superflus », *La Crise du travail*, Paris: Actuel Marx/PUF, p.209-218.